



Chapter 1

Social geography and the sociospatial dialectic

جدلية المكان في جغرافية الحضر الاجتماعية

المحاضرة الاولى باعتماد كتاب جغرافية الحضر الاجتماعية
لمؤلفيه : بول نوكس و ستيفن بنج

ترجمة بتصريف

أ.د. مضر خليل عمر الكيلاني

- لماذا يهتم الجغرافيون بالمدينة ودراسة هياكلها العمرانية والاقتصادية والاجتماعية ؟
- ما هي المساهمات المميزة التي تجعل مشاركة الجغرافيين مهمة لفهم هذه الهياكل واستيعابها ؟
- ما هي الطرق التي تعكس بها هياكل المدن التغيرات الاقتصادية والديمقراطية والثقافية والسياسية الحاصلة فيها ؟
- لماذا يتم غربلة سكان المدينة حسب العرق والطبقة الاجتماعية لتشكيل أحياء سكنية مميزة عن بعضها البعض ؟
- ما هي العمليات المسؤولة عن هذا الغربلة ؟
- هل هناك خصائص معينة أخرى التي تعزل الأفراد والأسر داخل المدينة ؟
- كيف تؤثر طبيعة المنطقة السكنية على اختيار مكان إقامته ؟
- و على سلوك ساكنيها ؟
- كيف يختار الناس مكان العيش في المدينة ؟
- وما هي القيود المفروضة على خياراتهم ؟
- ماذا عن المجموعات ، إن وجدت ، القادرة على التلاعب بـ "جغرافية" المدينة ؟
- ولمصلحة من تفعل ذلك ؟

تمثل هذه الاسئلة غيض من فيض بما جاد به إلهام النهج الكلاسيكية الجديدة في علوم الاقتصاد و الاجتماع الوظيفي . إذ تسعى هذه النهج إلى أن تكون "علمية" ، محققة الهدف من دراسة المدن ، وفي محاولة للفصل بين دور المراقب المتابع عن كذب عن دور الملاحظ العابر . وفي الغالب تسمى بالنهج الديكارتي (بعد الفيلسوف ديكارت). ومع ذلك ، فقد تساءل الكثيرون في حيادية الباحث في دراسته ، وذلك لأن قيم الباحث تنعكس ضمناً عند جمع البيانات وفي اختيار الأطر النظرية وفي الكلمات والاستعارات التي يستخدمها لتمثيل البيانات وعرضها .

النهج السلوكي

ظهر النهج السلوكي أول الأمر كرد فعل على الافتراضات المعيارية غير الواقعية (أي النظريات المتعلقة بما يجب أن يكون ، وليس ما هو موجود فعلياً) وذلك كوصف وظيفي كلاسيكي جديد . ينصب التركيز فيه على دراسة أنشطة الأشخاص وعمليات صنع القرار (أين يعيشون ، على سبيل المثال) في عوالمهم المعاشة . والعديد من المفاهيم التوضيحية مستمدة من علم النفس الاجتماعي مع التركيز على الطرق التي يختبر بها الناس العالم من حولهم . وقد اهتم الجغرافيون منذ فترة طويلة بالعلاقات بين المناطق الحضرية المختلفة وبعض جوانب سلوك الناس ومواقفهم حيالها .

لهذا النوع من النهج إطار من التفكير الحتمي ، حيث يعد فضاء المكان سبباً ، وأن العلاقات متبادلة بين البيئات والسلوك ، فالحي يأخذ طابعه من قيم وأنماط حياة سكانه ؛ وبالمقابل فإن شخصية الحي السكني تعمل على تعزيز وتضييق استجابات سكانه . والتركيز في معظم البحوث في هذا المجال كانت على الطريقة التي تؤثر بها "شخصية" الحي الحضري على سلوك الفرد والجماعة ، وعلى وجه الخصوص ، الطريقة التي تسوقه إلى السلوك المنحرف .

النهج البنوي

على عكس النهج الكمية والسلوكية ، فإن البنويين يشككون جداً في المظاهر اليومية وردود الأفعال الشخصية تجاه العالم وتفسيراتها الذاتية . بدلاً من ذلك ، فهم يقولون لفهم المجتمع يحتاج المرء إلى التحقق من العالم الخارجي الواضح وما يحويه من باطن لفهم الآليات الأساسية في العمل . حيث أن هذه الآليات لا يمكن ملاحظتها مباشرة ، بل يجب دراستها من خلال عمليات التفكير التجريدي ومن خلال بناء النظريات . وقد اعتمد النهج البنوي في البداية لدراسة المجتمعات "البداية" . وعلى الرغم من تنوع الأشكال الثقافية التي يمكن العثور عليها في جميع أنحاء العالم ، إلا أن هناك هياكل ثقافية عالمية أساسية تحكم جميع أشكال السلوك الإنساني (مثل المحظورات والمحارم) . ومع ذلك ، فإن معظم الجغرافيين قد اتفقوا مع النهج البنوي ومع النظريات الماركسية . وفي الواقع ، هي محاولة لتحديث الأفكار التي ابتكرها كارل ماركس في سياق المدينة الصناعية في القرن التاسع عشر (تسمى أحياناً الماركسية الكلاسيكية) في ضوء التطورات في القرن العشرين . هذه النظريات الماركسية المحدثة تُسمى أحياناً النهج الماركسية الجديدة .

يرى ماركس أن الآلية الأساسية الكامنة في المجتمع الرأسمالي تمثلت بالتعارض ما بين قيم طبقتين رئيسيتين : الطبقة المكونة من مالكي رأس المال ، وفئة العمال الذين لا يملكون سوى القليل من قوة العمل . بالطبع الكثير قد تغير منذ القرن التاسع عشر ، فقد أصبحت البنية الطبقيّة ودور الدولة أكثر تعقيداً من السابق . ومع ذلك ، ففي الأساس ، تحاول المنظورات الماركسية ربط التطورات المجتمعية المعاصرة بالصراع الطبقي . وهكذا ، تشدد المقاربات البنوية على القيود التي تُفرض على سلوك الأفراد من خلال تنظيم المجتمع ككل وأنشطة المجموعات والمؤسسات القوية داخلها .

لقد جادل النقاد بأنه من خلال التقليل من تصورات الناس ، حيث يتجاهل منظروا الماركسية حقيقة أن هناك العديد من الصراعات المختلفة في المجتمع بالإضافة إلى تلك القائمة بسبب الطبقة ، مثل تلك القائمة على أساس الجنس ، العرق ، العمر ، النشاط الجنسي ، الدين ، الإعاقة ، الجنسية ، الانتماء السياسي ، موقع الحي ، وهلم جرا . وهناك اعترافات متزايدة

بوجود العديد من المصالح المختلفة في المدينة ، والعديد من "الأصوات" والنظريات المختلفة التي يمكن أن تمثل هذه المصالح . وفي الجغرافيا فإن الأشخاص المختلفين لديهم مفاهيم مختلفة على نطاق واسع عن المناطق الجغرافية نفسها ((الصورة الذهنية للمكان نفسه)) . وبالطبع ، يمكن أن تتغير رؤانا الخاصة لهذه المساحات بمرور الوقت . وهذا يعني أنه لا يمكن وجود جغرافية حضر اجتماعية واحدة . النقطة الأساسية هي أن هذه المناطق الجغرافية المبتكرة هي التي تشكل الهياكل المادية للمدن والطرق التي تتشكل بها هذه الهياكل بدورها .

فعلى سبيل المثال ، غالبًا ما يتم تصوير الضواحي الحضرية على أنها مناطق متجانسة اجتماعيًا وأمنة نسبيًا وتهيمن عليها الإناث . في تناقض حاد ، تم تصوير مركز المدينة على أنه مساحة عامة غير متجانسة يهيمن عليها الذكور وخطيرة نسبيًا . هناك بلا شك قدر كبير من الحقيقة في هذا الوصف . ومع ذلك ، هناك مجموعة متزايدة من البحوث التي تسلط الضوء على القيود والتبسيط للفروق بين القطاعين العام والخاص ، وبين الذكور و الإناث . ومع ذلك ، شكلت هذه الأفكار أو النمطية في التفكير أيديولوجية قوية (أي مجموعة مهيمنة من الأفكار) التي أثرت على التخطيط والتصميم الحضري . فالأبعاد المادية للمدينة تعكس قيمنا الثقافية وتساعد في الوقت ذاته على تشكيلها بالمقابل .

تتجسد الأمور الأساسية في تصورات المدن باستخدام الاستعارات المختلفة . فالاستعارة هي وسيلة لوصف شيء ما بالمعنى المجازي بالرجوع إلى شيء آخر غير مناسب حرفيًا (مثل مصطلح الغابة الحضرية) . فالعديد من الاستعارات التي استخدمت لوصف وتحليل وفهم المدن لها نغمات سلبية ، تعكس المشاعر المعادية للحضر التي تكمن وراء قدر كبير من التفكير الغربي حول المدن (إذ تسمى "مناهة" و "كابوس" و "غابة") . ومع ذلك ، يتضح الدور الغامض للأوضاع الحضرية من خلال تلك الاستعارات التي تصور المدن على أنها أماكن من الإثارة والتحرر والتنوير (حيث الترفيه أو "المسرح" أو "بوثة انصهار") . يظهر هذا التعقيد في أوصاف مناطق الغيتو داخل المدينة التي تحتلها الأقليات العرقية ؛ من ناحية ، فغالبًا ما يتم تقديمها كمناطق متعفنة بسبب الجريمة ، ولكن من ناحية أخرى يتم تصويرها أيضًا كمساحات للنهوض الثقافي والحضاري . وبالتالي ، فإن هذه الاستعارات ليست مجرد رخصة فنية ؛ بل تستخدم لفهم المدن ويمكن أن تبرر النهج المختلفة للسياسات الحضرية .

يجادل النقاد أيضًا بأن النظريات الماركسية لديها أيضًا ميلًا ضعيفًا للروح الإنسانية (أي قدرة الناس على اتخاذ الخيارات و الإجراءات اللازمة للتأثير على مصائرهم) . ومع ذلك ، فمن الصحيح بلا شك أن العديد من الناس لا يستطيعون الدفاع عن أنفسهم في مواجهة القوى الاقتصادية . علاوة على ذلك ، من المهم الإشارة إلى أن النظريات الماركسية متنوعة في طابعها وقد حاول العديد من العلماء التغلب على هذه القيود في السنوات الأخيرة . وتوفر لنا المبادئ الأساسية للتفكير البنوي أدوات قوية لفهم التغيير الاجتماعي المعاصر .

مناهج ما بعد البنوية

تعارض مناهج ما بعد البنوية بشدة فكرة أن العالم يمكن تفسيره من خلال بنية واحدة خفية ومضمنة ، مثل الصراع الطبقي . بدلاً من ذلك ، هناك العديد من الأبعاد المتغيرة وغير المستقرة لعدم المساواة في المجتمع . بالإضافة إلى ذلك ، إن أوجه عدم المساواة هذه تنعكس في أشكال مختلفة من التجسيد ، بما في ذلك اللغة والنظريات الفكرية والإعلانات والموسيقى الشعبية والمظاهر العمرانية للمدينة . كل هذه الأشكال من التجسيد تنطوي على مجموعات من المعاني المشتركة – أو الخطابات . لذلك ، يجادل انصار ما بعد البنوية بأنه لا توجد تجربة بسيطة غير منقوصة - فكل تجاربنا يتم تنقيتها من خلال مجموعات معينة من القيم الثقافية . ويترتب على ذلك أن الطريقة التي نمثل بها الواقع لا تقل أهمية عن الواقع الأساسي نفسه . بوضوح ، إذن ، الكلمات ليست محايدة ولكن لديها افتراضات قوية ومعاني كامنة . وهذا يعني أن تحليل الثقافة \ الحضارة أمر أساسي لفهم اللغة والخطاب . وكان تأثير التفكير في مرحلة ما بعد البنوية على جغرافية الحضر الاجتماعية كبيرًا ، لدرجة أن الانضباط الفرعي اتخذ "منعطفًا ثقافيًا" واضحًا .

دراسة جغرافية الحضر الاجتماعية

جوهري أن نلاحظ أن المدن ليست مجرد هياكل مادية - بل هي أيضاً منتجات ذات صلة بهذه النقطة المهمة الأخرى - إذ لا يمكن عد الاستعارات والنظريات والمفاهيم وأساليب التمثيل التي نستخدمها لتحليل المدن محايدة وموضوعية وقيمة مجانية . بدلاً من ذلك ، الميل إلى تمثيل وجهات النظر بسياق نظرية ما ومجموعات مصالح معينة . هذه المصالح ليست دائماً واضحة للوهلة الأولى . ما قد يبدو أنها نظرية محايدة هو تصور اللامساواة في المدينة على أنه أمر طبيعي لا مفر منه ، وقد تعمل النتائج لدعم الظروف القائمة في المجتمع . فعلى سبيل المثال ، كانت دراسات قليلة أكثر تأثيراً من تلك التي أجرتها مدرسة شيكاغو لعلم الاجتماع الحضري ، حيث استخدم منظروها استعارة بيولوجية . على الرغم من أنهم سعوا إلى إنتاج رؤية "علمية" للمدينة ، إلا أنهم اختاروا الاستعارة .

نظراً لأن الفوائد الناتجة عن القرب من هذه المرافق يسهم كثيراً في رفاهية الناس ، فغالباً ما تشكل القضايا المحلية محورا للصراع داخل المدينة ، وبالتالي تمنح المنظور المكاني دوراً رئيسياً في تحليل السياسة الحضرية . يمثل تقسيم الفضاء من خلال إنشاء حدود إقليمية قانونية (رسمية) أيضاً ذات سمة مكانية مهمة له انعكاساته المباشرة على العديد من مجالات الحياة الحضرية . فعلى سبيل المثال ، فإن حدود مناطق تغذية المدارس بالطلبة لها آثارها المهمة على الوضع المجتمعي وأسعار الإسكان ، في حين أن تكوين الدوائر الانتخابية أمراً حاسماً في نتائج المسابقات السياسية الرسمية في المدينة .

السياق الجغرافي

اهتمت الدراسات بالمدن في البلدان المتقدمة التي لديها مجتمعات "ما بعد الصناعة" (أي المجتمعات التي كان فيها العمل الصناعي في تراجع والوظائف في صناعات الخدمات المتقدمة آخذة في النمو). فمصطلح ما بعد الصناعة يمكن أن يكون مضللاً ، حيث ما تزال هناك الصناعات التحويلية الكبيرة في هذه المدن . ومع ذلك ، فإن علامة "البريد" تشير إلى حقيقة أن هذه المدن قد شهدت العديد من التغييرات التي تميزها عن المدن الصناعية الكلاسيكية في القرن التاسع عشر وأوائل القرن العشرين . والمجتمعات التي تكون فيها هذه التغييرات أكثر تقدماً في أوروبا وأمريكا الشمالية ، حيث تعد مستويات التحضر هناك من أعلى المستويات في أي مكان . لا يتم تضمين الإشارات إلى المدن في أماكن أخرى لتصحيح هذا الانحياز بل لتقديم أمثلة متناقضة أو مكملة ووضع الحجج في إطار أوسع .

حتى داخل النطاق الثقافي والجغرافي الضيق نسبياً لأوروبا وأمريكا الشمالية ، هناك اختلافات مهمة في طبيعة البيئات الحضرية . ولكن من المهم التحذير من قصر النظر عند بداية أية مناقشة للجغرافيا الحضرية (أي افتراض أن الترتيبات في بلد أو ثقافة الفرد هي المجموعة الوحيدة الممكنة من الترتيبات أو أن هذه مقارنة متفوقة). فالاختلافات بين مدن أوروبا وأمريكا الشمالية امر لا مفر منه . لسبب ما ، يتم مساعدة المدن الأوروبية بشكل عام لجعل النظام الاجتماعي الحالي فيها يبدو طبيعياً ولا مفر منه . فيجب النظر بشكل نقدي الى جميع الأفكار والنظريات .

جدلية المكان الاجتماعية

يتم تشكيل الفضاءات الحضرية من قبل الناس ، فهي تستمد شخصيتها من الناس الذين يعيشون فيها . وفي الوقت الذي يعيش الناس ويعملون في المناطق الحضرية ، فانهم يفرضون تدريجياً أنفسهم على بيئتها ، ويقومون بتعديلها قدر الإمكان ، لتناسب احتياجاتهم ولتعبير عن قيمهم وافكارهم . وفي الوقت نفسه يستوعب الناس أنفسهم ويكيفوها تدريجياً في بيئتهم المادية ومع الأشخاص المحيطين بهم . وهذه عملية مستمرة تعمل في الاتجاهين ، وهي ما تعرف بجدلية المكان الاجتماعية ، حيث يقوم الناس بإنشاء وتعديل الفضاءات الحضرية بينما تكون في الوقت نفسه مشروطة بطرق مختلفة من خلال المساحات التي يعيشون فيها ويعملون . وبهذه السياقات يتم تشكيل الأحياء السكنية ومجتمعاتها وصيانتها وتعديلها ؛ وفي الوقت نفسه ، لا يمكن

لقيم ومواقف وسلوك سكانها إلا أن تتأثر بمحيطهم هذا وبقيمهم ومواقف الناس المحيطين بهم وسلوكياتهم .

وفي الوقت ذاته ، فإن عمليات التحضر الجارية تنشط سياقات التغيير التي تتكامل فيها القوى الاقتصادية والديموغرافية والاجتماعية والثقافية بشكل متواصل في المناطق الحضرية. إذن ، لا يمكن عد الفضاء الحضري مجرد وسيلة محايدة يتم فيها التعبير عن العمليات الاجتماعية والاقتصادية والسياسية . فمن المهم ادراك مساهمة كل من نمط التنمية الحضرية وطبيعة العلاقات بين مختلف المجموعات الاجتماعية داخل المدينة . ولا شك في أن المسافة مهمة كمحددات للشبكات الاجتماعية والصدقات والزواج . ((قانون تداعي اثر المسافة بالابتعاد عن مكان او نقطة معينة)) ، وبالمثل ، تكون الإقليمية في كثير من الأحيان أساساً لتكوين بيئة اجتماعية مميزة ، والتي تعد ، إلى جانب الاهتمام في حد ذاته ، مهمة نظراً لقدرتها على تشكيل المواقف وسلوك سكانها . وتبرز المسافة أيضاً كمحدد كبير لنوعية الحياة في أجزاء مختلفة من المدينة بسبب الاختلافات في إمكانية الوصول إلى المجتمعات والمرافق مثل الوظائف والمتاجر والمدارس والعيادات والحدائق والمراكز الرياضية . فكلبار السن ، مع إرث ملموس من وسائل سابقة للتنظيم الاقتصادي والاجتماعي جزء لا يتجزأ من الهيكل المادي للمدينة . ويوجد تباين آخر في تكوين سكان الحضر ، ففي معظم أوروبا فان للأقليات أهمية أقل عموماً من أمريكا الشمالية حتى وقت قريب . والفارق الرئيسي الآخر ينبع من الطريقة التي تطورت بها سياقات حكم الحضر . في حين تميل مدن أمريكا الشمالية إلى عدد من البلديات المنفصلة والمستقلة تماماً عن بعضها البعض ، فإن المدن الأوروبية أقل في ذلك حيث يتم تمويل خدماتها العامة و بمستوى كبير من قبل الحكومة المركزية ، مما يجعل تخصيص الموارد أكثر عدلاً داخل المدينة ككل . ولا يرتبط هذا بمصدر مهم آخر للتناقض - وجود دول رفاهية اجتماعية أفضل تطوراً في أوروبا . وهذا لا يؤثر على حجم وتوزيع الأجر الاجتماعي داخل المدن فقط ولكن له أيضاً تأثيرات عميقة على الجغرافية الاجتماعية للمدينة من خلال تشغيل سوق الإسكان . في حين أن أقل من ٥% من الأسر الحضرية الأمريكية تعيش في مساكن عامة ، يعيش أكثر من ٢٠% من الأسر في العديد من المدن البريطانية في ما يمكن تسميته "الإسكان الاجتماعي" (أي المساكن المستأجرة من السلطات العامة أو جمعيات الإسكان العاملة في المناطق غير السكنية) .

تجدر الإشارة إلى أنه في أوروبا ، حيث تكون الأيديولوجية العامة للخصخصة أقل وضوحاً وحيث كان هناك منذ بعض الوقت وعياً حاداً بضغوط الزحف العمراني على الأراضي الزراعية الرئيسية ، فإن قوة وتأثير تخطيط المدن كان أكثر شمولية . نتيجة ذلك ، إن التشكل والبنية الاجتماعية للمدن الأوروبية يدينان بالكثير لقوانين التخطيط والفلسفات السياسية السائدة . فعلى سبيل المثال ، كانت لامركزية الوظائف والمنازل وانتشار محلات السوبر ماركت ومراكز التسوق خارج المدينة أقل وضوحاً بكثير في أوروبا مما كان عليه الحال في أمريكا الشمالية ، وذلك بالأساس بسبب سياسة المخططين الأوروبيين لاحتواء المدن وحصر توسعها على حساب الأراضي الزراعية . النتيجة الطبيعية لذلك ، بالطبع ، هي أن مناطق الاعمال المركزية (CBDs) في المدن الأوروبية تميل إلى الاحتفاظ بحيوية تجارية أكبر مقارنة بالعديد من نظيراتها في مدن أمريكا الشمالية . أخيراً ، تجدر الإشارة إلى وجود اختلافات إقليمية ووظيفية مهمة في الجغرافية الاجتماعية للمدن . فمدن أمريكا الشمالية الشرقية ، على سبيل المثال ، تختلف اختلافاً كبيراً ، من بعض النواحي ، عن "الحزام الشمسي" ، كما هو الحال في كندا والولايات المتحدة .

سياق التغيير في الجغرافيا الاجتماعية

لقد أصبحت المدن مستحيلة الوصف . فمراكزها لم تعد مركزية كما كانت عليه ، وكانت حوافهم غامضة غير واضحة المعالم (حضرية ام ريفية ام مزيج من الاثنين) ، وليس لديهم بدايات للمدن ولا نهاية على ما يبدو . لا الكلمات ولا الأرقام ولا الصور يمكنها فهم أشكال المدن المعقدة وبنيتها الاجتماعية بشكل كاف . فقط عندما تعلمنا أن نرى ، وحتى أن نحس ، أمراً

غريبا رفضته الأجيال السابقة وعدته فوضى المدينة الصناعية . لقد أتت موجات من المد والجزر من حدائق المكاتب والشركات ، والفنادق ذات الأجنحة ، والمنازل المغطاة بالجبس و أوراق البرسيم ، وغيرها الى الضواحي .

من الواضح الآن أن المدن في جميع أنحاء العالم المتقدم قد دخلت مؤخرا مرحلة جديدة - أو على الأقل ، بدأت مرحلة انتقالية مميزة - مع انعكاسات مهمة على مسار التحضر وطبيعة التنمية الحضرية فيها . هذه المرحلة الجديدة لها جذور في ديناميات الرأسمالية ، وعلى وجه الخصوص ، عولمة الاقتصاد الرأسمالي ، والهيمنة المتزايدة للشركات الكبرى ، والتحول المطرد داخل الاقتصاديات الأساسية في العالم بعيدا عن الصناعات التحويلية إلى أنشطة الخدمات . ولكن ، بما أن هذا التحول الاقتصادي الأساسي قد اكتسب زخماً ، بدأت التحولات الأخرى - في التكوين الديموغرافي والحياة الثقافية والسياسية - في التبلور هي الأخرى .

التغيير الاقتصادي و الهيكلية الحضرية

منذ سبعينيات القرن الماضي ، دخلت اقتصاديات أوروبا وأمريكا الشمالية مرحلة مختلفة إلى حد كبير - يُشار إليها باسم نظام إنتاج جديد لفورد - من حيث ما ينتجونه ، وكيف ينتجونه ، ومكان إنتاجه . ذلك من ناحية ما ينتجونه ، كان الاتجاه السائد هو التحول عن الصناعات الزراعية والصناعية نحو أنشطة الخدمات . وكانت هناك ، اختلافات كبيرة في الأداء وفي التحديث اللامركزي للوظائف ذات المستويات العالية في مجال خدمة المنتجين . وفي الوقت نفسه ، فإن العولمة الاقتصادية وتأثير تكنولوجيات الاتصالات الرقمية الجديدة قد جذبت المدن الفردية وأجزاء من المدن الكبرى إلى أدوار مختلفة - وسريعة التغيير - في دوائر دائمة الاتساع وتزايد تعقيداً من الدوائر الاقتصادية والتجارية .

التبادل التكنولوجي للفوردية الجديدة

بدأت الأنماط التقليدية للتوسع الحضري تحل محلها ديناميكية جديدة للغاية تهيمن عليها جيوب من الأشخاص والشركات والمؤسسات الممتازة ، مع اتصالاتهم ذات النطاق العريض بشكل متزايد إلى أماكن أخرى عبر الإنترنت والهواتف المحمولة والتلفزيونات الفضائية وسهولة الوصول إلى خدمات المعلومات . بدأ التطور غير المتكافئ لشبكات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في صياغة مظاهر حضرية جديدة للابتكار والتنمية الاقتصادية والتحول الثقافي ، وفي الوقت نفسه تكثيف التفاوتات الاجتماعية والاقتصادية داخل المدن ، مما أدى إلى ما أطلق عليه الانشقاق العمران . أدت هذه التغييرات حتماً إلى تغييرات كبيرة في الجغرافيا الاجتماعية لكل مدينة ، مما يؤثر على كل شيء من الهيكل الطبقي والتنظيم المجتمعي لتقديم الخدمات الحضرية وهيكل السياسة الحضرية . وفي الوقت نفسه ، أنتجت إعادة الهيكلة الاقتصادية والانتقال إلى الفوردية الجديدة بعض التغييرات المهمة في تكوين أسواق العمل الحضرية ، وليس أقلها الميل نحو الاستقطاب الاقتصادي . ومن النتائج الواضحة الزيادة الحادة في البطالة في مدن المناطق الصناعية الأساسية في العالم . وكانت النتيجة المهمة هي أن التحول عن التصنيع قد أدى إلى انخفاض كبير في عمالة ذوي الياقات الزرقاء وزيادة متناسبة في العمل لذوي الياقات البيضاء . وعمالة ذوي الياقات البيضاء نفسها تنقسم على نحو متزايد بين الوظائف المهنية والإدارية من ناحية و وظائف كتابية روتينية من جهة أخرى .

داخل قطاع الصناعات التحويلية ، وفي الوقت نفسه ، بدأت التطورات في التكنولوجيا والأتمتة في استقطاب فرص العمل بين تلك المخصصة للمهندسين والفنيين وتلك الخاصة بالعمال غير المهرة وشبه المهرة . وداخل قطاع الخدمات ، تجارة التجزئة والمستهلك أصبحت الخدمات مهيمنة على وظائف بدوام جزئي ووظائف "ثانوية" (وظائف في الشركات الصغيرة أو في المتاجر الصغيرة أو مكاتب الشركات الكبيرة) ، حيث القليل من المهارة مطلوب لانجاز أنواعا معينة من الخدمات . على عكس النظرة الشائعة لخدمات التجزئة والمستهلكين كقوة دافعة في الاقتصاديات المتقدمة ، فإنها لم تنمو في الواقع بسرعة كبيرة . بدلاً من ذلك ، فقد كانت خدمات المنتجين (أي خدمات الأعمال) وخدمات القطاع العام والخدمات غير الهادفة للربح (التعليم

العالي بشكل أساسي وبعض جوانب الرعاية الصحية) هي التي ساهمت أكثر من غيرها في التوسع في العمالة في قطاع الخدمات . فهذه التحولات الاقتصادية أثرت في الجغرافية الاجتماعية للمدن المعاصرة بطرق متنوعة حيث تمت إعادة هيكلة أسواق العمل . من حيث كيفية تنظيم الإنتاج ، فقد كان هناك اتجاهين رئيسيين : الأول نحو احتكار القلة حيث أن الشركات الأكبر والأكثر كفاءة قد طردت منافسيها وسعت إلى تنويع أنشطتها . والثاني هو التحول عن الإنتاج الضخم إلى أنظمة الإنتاج المرنة للأسواق المتخصصة . كان لهذا الاتجاه أهمية أكبر بالنسبة لجغرافية الحضر الاجتماعية ، لأن مرونة النشاط الاقتصادي قد طبعت نفسها على التنظيم الاجتماعي والحياة الاجتماعية في المدن ، مما خلق انقسامات جديدة وكذلك استغلال القيمة منها أيضا . ومن حيث مكان الإنتاج ، كان الاتجاه الرئيسي هو إعادة نشر النشاط على المستويات الحضرية والوطنية والدولية - إلى حد كبير استجابة لإعادة هيكلة التكتلات الكبرى . ومع تطور التكتلات الكبيرة الجديدة ، التي قامت بتزويد عملياتها بطرق عدة ، مما أدى إلى القضاء على ازدواجية الأنشطة بين المناطق وبين البلدان ، ونقل عمليات الإنتاج والتجميع الروتينية إلى المناطق ذات تكاليف منخفضة لليد العاملة ، ونقل عمليات "المكتب الخفي" إلى الضواحي مع تخفيض الإيجارات والضرائب ، وتوحيد وظائف المكتب الرئيسي ومختبرات البحث والتطوير في الإعدادات الرئيسية . ونتيجة لذلك ، أعادت مجموعة من العمليات المعقدة والمتناقضة صياغة العديد من المظاهر العمرانية والاقتصادية في العالم . كانت إحدى النتائج الرئيسية فيما يتعلق بجغرافية الحضر الاجتماعية هي إزالة التصنيع عن العديد من المدن والمناطق الحضرية في المناطق الصناعية في أوروبا وأمريكا الشمالية . ومن الأمثلة الأخرى تسارع اللامركزية في كل من التصنيع وفي فرص العمل داخل المناطق الحضرية . والثالث هو تحويل عددا قليلا من أكبر المدن إلى مدن العالم (وتسمى أيضا المدن العالمية) المتخصصة في إنتاج ومعالجة وتداول المعلومات وذكاء المتخصصين وحيث تكون مستويات الأجور منخفضة و فرصا ضئيلة للتقدم . وتميل الخدمات الحكومية ، من ناحية أخرى ، إلى زيادة مجموعة "الأساسي" من الوظائف (مستويات أعلى من الأجور والأمن) . إن إحدى النتائج الرئيسية لهذه التغييرات ، من وجهة نظر جغرافية الحضر الاجتماعية ، هي أن نسبا متزايدة من كل من أسر الطبقة العاملة والطبقة المتوسطة تجد صعوبة متزايدة في تحقيق ما أصبحت تعده مستوى مقبولا من المعيشة بالاعتماد على مورد واحد فقط . فكان أحد الردود على ذلك هو توسيع نطاق الأسرة ذات العائدين ؛ وكان آخر نمو وتطور الاقتصاد غير الرسمي ، والذي بدوره بدأ في خلق أنواعا جديدة من تنظيم الأسرة ، تقسيمات جديدة من الفضاءات المحلية والحضرية ، وأشكالا جديدة من العلاقات المجتمعية .

أخيرًا ، من المهم أن نأخذ في الحسبان أن العديد من التغييرات الناشئة عن التحول الاقتصادي تحدث في وقت واحد داخل معظم المدن الكبيرة . وهكذا نرى جنبًا إلى جنب نمو خدمات الشركات المتقدمة وتطوير المصانع المستغلة للعمال يديرها عمال لا يحملون تأهيلا ؛ وظهور مجموعات غنية من المديرين الفنيين وتهتميش الفئات المحرومة حديثًا . ونتيجة لذلك ، فإن الجغرافية الاجتماعية للمدن الكبرى أصبحت معقدة جدا . إنها تخلق مجالات اجتماعية جديدة متميزة ، وهي تمتلك الرابط لهذه المجالات داخل الوحدة الوظيفية نفسها .

يضاف إلى ذلك حدوث تغييرات مماثلة في معظم المجتمعات الغربية الأخرى رداً على العوامل المعقدة نفسها . من أهم هذه التغييرات تجربة الجيل المولود بعد الحرب العالمية الثانية (مواليد الأطفال) . حيث كان جيل طفرة المواليد - أولئك الأفراد الذين ولدوا بين عامي ١٩٤٦ و ١٩٦٤ - أحد أقوى العوامل الديموغرافية المؤثرة على المجتمعات الأوروبية وأمريكا الشمالية . لم يكن ازدهار الأطفال بعد الحرب يتعلق بالنساء اللاتي لديهن عددا أكبر من الأطفال . كان ، بدلاً من ذلك ، يعتمد على المزيد من الأشخاص الذين يتزوجون بشكل عام وأنجبوا طفلين على الأقل في وقت مبكر من الزواج . خلال عقدي الخمسينات والستينيات من القرن الماضي فكانت بصمة التغيير الديموغرافي واضحة .

عزز ظهور أساليب موثوقة لتحديد النسل في منتصف الستينيات تأجيل إنجاب الأطفال في جيل طفرة المواليد تمامًا كما بلغ الفوج الأول عمر الزواج . وفي الوقت نفسه ، زيادة عدد النساء العاملات بدوام كامل وتأجيل الإنجاب أو العودة إلى العمل بعد فترة وجيزة من الولادة. أدى هذا إلى انخفاض معدلات المواليد . في هذه الأثناء ، عندما بدأ أبائهم المزهرون في الوصول إلى ذروتهم في سنوات الذروة ، كان لهم دور أساسي في تحول ثقافي مهم : تغيير في تفضيلات نمط الحياة بعيدًا عن الأسرة والميل تجاه النزعة الاستهلاكية . هذه الاتجاهات لها بعض العواقب المهمة على جغرافية الحضر الاجتماعية . بالإضافة إلى الآثار المترتبة على نمط الحياة الحضرية الاستهلاكية بشكل متزايد ، وآثار انخفاض معدلات المواليد على العديد من جوانب الاستهلاك الجماعي ، وآثار النسب الأعلى من النساء العاملات على الطلب على مرافق رعاية الأطفال ، وهناك آثار الطفرة الديموغرافية على نسبة الشيخوخة .

ومن المحتمل أن يؤثر الحجم الهائل لفوج طفرة المواليد على الحركية المهنية والوظيفية ، ومع وصول المزيد والمزيد منهم إلى سن التقاعد ، فإن عبء تمويل صناديق المعاشات التقاعدية سوف يتفاقم بشكل كبير . ولعل التغيير الأكثر أهمية هو التغيير العام ، وإن كان تدريجيًا وغير كامل ، وفي المواقف تجاه المرأة التي صاحبت النزعة الاستهلاكية ، وتحديد النسل وزيادة مشاركة الإناث في سوق العمل . لقد تحولت بالفعل المواقف المتغيرة بشأن وضع المرأة إلى تحسين الفرص التعليمية وفرص اختيار أوسع للعمل ، كلاهما شجع تطوير الهياكل والأساليب غير التقليدية للأسرة . بالإضافة إلى ذلك ، بمجرد أن يصبح الافتراض القائل بأن الجنس لا يجب أن يهدف بشكل أساسي أو حصري إلى الإنجاب قد أصبح مقبولاً بشكل عام ، حيث تم وضع اتجاهات أخرى قيد التنفيذ . فقد انخفضت القيمة الاجتماعية للزواج ، مما أدى إلى انخفاض معدل الزواج ، وزيادة في نسب الطلاق وزيادة في المعاشرة دون زواج - وكل التآمر لخفض معدل الخصوبة ما يزال أبعد من ذلك فقد خلق أعدادا كبيرة من الأسر غير التقليدية (الأسر ذات العائل الواحد ، على وجه الخصوص) التي لديها احتياجات إسكان غير تقليدية ، وسلوكا سكنيا غير تقليدي ومطالب غير تقليدية على الخدمات الحضرية . وفي الوقت نفسه ، فإن آثار إعادة الهيكلة الاقتصادية ، مقترنة بالعدد المتزايد من الأسر التي تعيلها إناث والدور الأدنى عموماً المخصص للمرأة في سوق العمل ، قد عجلت مجموعة من التغييرات ذات الآثار الهامة على جغرافية الحضر الاجتماعية : التهميش الاقتصادي للمرأة وتآنيث الفقر.

التغيير السياسي وجدلية المكان الاجتماعية

إن الاتجاهات الموضحة أعلاه تحمل مشاكل ومآزق بين القضايا السياسية المهيمنة . فقد أدت إعادة الهيكلة الاقتصادية إلى إعادة تنظيم العلاقات الطبقة ، مع تزايد الاختلافات على طول الخطوط الجغرافية (والهيكليّة). مع ازدياد تجزئة أسواق العمل ، حيث تنجح العمليات التفاضلية للنمو والانحدار ، ومع حدوث تغييرات في توازن القوة الاقتصادية والاجتماعية التي تعيد تشكيل المشهد السياسي ، فهناك دفقا مستمرا من التوترات السياسية . كان من المهم بشكل خاص في هذا السياق أنه في الثمانينيات والتسعينيات من القرن الماضي اذ برزت مستويات عالية بشكل غير معقول من الضرائب ، والعجز في الموازنة ، ومثبطات العمل والادخار ، وطبقة منتفخة من العمال غير المنتجين ، ولكن أيضًا ربما عززت المواقف "اللينة" تجاه مجموعات "المشاكل" في المجتمع . ومن المفارقات أن النداء الانتخابي لهذه الأيديولوجية يمكن أن يعزى إلى النجاح الذي حققته دول الرفاهية الاجتماعية في محو شبح الحرمان المادي من عقول الناخبين . وبالتالي ، فإن الأولوية الممنوحة لنفقات الرعاية الاجتماعية قد تراجعت ، التي شرعتها السياسات النيوليبرالية التي تستند إلى الحد الأدنى من دور الدولة ، مع افتراض أن الأسواق الحرة مرغوبة ليس فقط للتنظيم الاقتصادي ، ولكن أيضًا لتنظيم الحياة السياسية والاجتماعية .

لقد أدى تقليص القطاع العام بالفعل إلى إدخال بعض التغييرات المهمة على المشهد الحضري ، فعلى سبيل المثال ، في خصخصة الإسكان والخدمات العامة الأكثر تنوعًا . لم يعد النمط السائد هو الهجرة من أوروبا إلى الولايات المتحدة أو من المستعمرات السابقة في المدن

الأوروبية ، ولكن حركة الشعوب من جميع أنحاء العالم إلى جميع المدن الغربية الرئيسية . سواء كان مؤقتًا أو دائمًا ، قانونيًا أو غير قانوني ، فإن هؤلاء المهاجرين قد اجتذبتهم الفرص الاقتصادية المتاحة في المدن الغربية . بعضهم نخبة من العمال ذوي المهارات العالية الذين يعملون في سوق العمل العالمي ، في حين أن البعض الآخر من العمال الأقل مهارة على استعداد للقيام بعمل منخفض الأجر نسبيًا . إلا أن المهاجرين الآخرين هم لاجئون يطلبون اللجوء من الاضطهاد السياسي . البعض الآخر يحاول التسلل تحت ستار اللاجئين السياسيين عندما يكونون في الواقع مهاجرين اقتصاديا .

المدينة والتغيير الثقافي

كان ظهور النزعة الاستهلاكية والقيم المادية أحد الاتجاهات الثقافية السائدة منذ عام ١٩٨٠ . وأحد أسباب ذلك هو تحول نمط الحياة المرتبط بجيل طفرة المواليد ، كما هو موضح انفا . و أن الناس قد بذلت مساعي مادية أكثر كما كان عليه حال الرأسمالية ، في بحثها عن الأرباح ، أن تتحول عن عالم الإنتاج المنظم بشكل متزايد إلى عالم الاستهلاك الذي يسهل استغلاله . وفي الوقت نفسه ، سمح الثراء النسبي لفترة ما بعد الحرب العالمية للعديد من الأسر أن تكون أكثر انتباهاً للاستهلاك . لسبب أو لآخر ، فسرعان ما أصبح الناس يدرسون في سفسطة الاستهلاك الواضح . أحد الجوانب المحورية لهذا الاتجاه ، من وجهة نظر جغرافية الحضر الاجتماعية ، كان الطلب على ملكية المنزل و التركيز على ملحقاته كتعبير عن الذات والهوية الاجتماعية.

وعلى خلفية هذا الاتجاه العام نحو النزعة الاستهلاكية ، ظهرت في الستينيات ثقافة شبابية متميزة من الطبقة الوسطى تستند إلى رد فعل ضد المادية والحجم والتكنولوجيا العالية . يمكن رؤية هذه الأفكار ، على سبيل المثال ، في تسييس القيم الليبرالية / الإيكولوجية فيما يتعلق بالتنمية الحضرية والاستهلاك الجمعي ، وفي عالم ما بعد الحداثة ، والهندسة المعمارية الحديثة والحضرية في التصميم العمراني . ومع ذلك ، تجدر الإشارة إلى أن انتشار هذه القيم لم يؤد ، في معظمه ، إلى النزوح عن المادية . بدلا من ذلك ، لقد كبروا جنبا إلى جنب . وفي الخدمات في الوقت نفسه ، فإن إزالة التصنيع والركود الاقتصادي يعنيان وجود تباينات اجتماعية مكانية . لقد غير هذا ديناميكيات سياسة الأجندة ، في حين أن السياسة "التقليدية" للطبقة العاملة ، بعد أن فقدت الكثير من زخمها وأكثر من جاذبيتها ، قد أصبحت مشردة بسبب "موجة جديدة" من السياسة المحلية . لقد صمدت الليبرالية الجديدة في الاقتصاديات الغربية منذ أوائل الثمانينيات ، ويبقى أن نرى ما إذا كان التدخل العام الهائل في النظام المالي الناجم عن "أزمة الائتمان" يبشر بإعادة التفكير الجذري في مجالات السياسة الأخرى التي تؤثر على هياكل المدن .